أسباب وتداعيات استيلاء الغلمان الأتراك على مقاليد الحكم العباسي (٢١٨ - هـ. ق)

الدكتور منصور طرفداري
أستاذ مساعد، قسم الدراسات الإيرانية، جامعة ميبد، ميبد، إيران
Tarafdari@meybod.ac.ir

Causes, Processes and Consequences of the Dominance of Turkish Slaves on the Abbasid Caliphate (218-265 AH)

Dr. Mansour Tarafdari
Assistant Professor , Department of Iranology and History , Meybod University , Meybod , Iran

الملخص:

شـــهدت الدولـــة العباســـية (١٣٢ – ٦٥٦هـــ.ق)، صـعودا وهبوطـا مـن حيـث التطورات والتحولات السياسية والعسكرية في مسارها التاريخي الذي دام عدة قرون. من أهم الأحداث الخطيرة التي تركت بصمات واصحة لا تنكر في الكيان العباسي، هو لجوء المـأمون العباسـي (١٩٨ – ٢١٨هـــ.ق)، إلى استخدام غلمان الأتراك في الجندية، مما أدى إلى النقـل التـدريجي للقـوة والسـلطة مـن العنصر الفارسي إلى العنصر التركي في عهد المعتصم والواثق (٢١٨ – ٢٣٢هـ.ق). فهذا التحول الخطير تسبب في تسرب نفوذ العنصر التركي في مفاصل الحكم العباسي، وضياع هيبة الحكام العباسيين، وتدهور الأوضاع السياسية من عهد المتوكل إلى أوائل عهد المعتمد (٢٣٢ – ٢٦٥هـ.ق). تأسيسا على ذلك، تروم هذه الورقة البحثية المتواضعة – من خلال المنهج الوصفي – التحليلي، أن تلقي الضوء على الأوضاع التي عاشتها مؤسسة الحكم العباسي، وأن تتناول أسباب وتداعيات استيلاء غلمان الأتراك على الكيان العباسي. لقد أظهرت النتائج كيفية سـطوة غلمـان الأتـراك علـى النـواحي العسكرية وتدخلهم في الشؤون السياسية (٢١٨ – ٢٦٥هـ-.ق).

الكلمات المفتاحية: الحكومة العباسية، الجندية، الغلمان الأتراك.

Abstract:-

The Abbasid Caliphate (132-656 AH) during its long rule experienced many ups and downs in terms of political and military developments. For example, in the late evening of Mamun (198-218 AH), he started using Turkish slaves in the IRGC, which caused the gradual rotation of the bases of military power from the Iranians to the Turks during the Mutasim and Vasegh eras (218-232 AH). Provided. The result of this change was the domination and influence of the commanders of the Abbasid Turks and the loss of the independence of the caliphs, which provided the ground for the turmoil of the caliphate from the time of Mutawakkil to the early days (232-265 AH). The present study, while examining the developments of the caliphate system in this period, has tried to examine the causes and consequences of the domination of the slave slaves on the caliphate-Abbasi system with a descriptive-analytical approach. Finally, the findings of the research process shed light on the emergence of Turkish slaves in the military structure and their interference in political affairs, the important features of this period and its consequences.

Key words: Abbasid Caliphate, Militaryism, Turkish Slaves.

المقدمة:ـ

يبدو للمتأمل في الأمر، أن الحكومة العربية - الإسلامية، منذ فجرها حتى نهاية الدولة الأموية، اعتمدت على العنصر العربي. في هذه الحقبة التاريخية، فإن العرب، وإن اضطروا إلى الاعتماد على العناصر الأجنبية في إدارة شؤون الحكم والدواوين ولم يظهروا أي اهتمام لتعلم هذه المهنة لانشغالهم في الحروب، إلا أنهم كانوا يتعاملون مع مرؤوسيهم تعاملا عنيفا، وكانوا ينظرون إليهم نظرة احتقار وازدراء، فكانوا يطلقون عليهم الموالي. مهما يكن من شيء، فلما دالت الدولة الأموية، قامت الدولة العباسية على أكتاف الجماعات والأمم والعناصر المختلفة، وخاصة العنصر الفارسي، والتي كانت ساخطة على الأمويين والأرستقراطية العربية؛ بذلك اضطرت الدولة العباسية إلى إهمال العنصر العربي، والاعتماد على العنصرالفارسي في إدارة شؤون الحكم. والحقيقة أن عدم ثقة العباسيين بالعنصر العربي، واعتمادهم على العنصر الفارسي على المستويات المختلفة سياسيا وإداريا وعسكريا من جهة، وتسرب مظاهر الثقافة الإيرانية في مؤسسة الحكم العباسي من جهة أخرى، مما أدى إلى اندلاع نيران الصراعات العربية - الفارسية التي تمثلت في التنافس بين الأمين والمأمون على العرش العباسي. إن تربع المأمون على عرش الحكم، وإن كان بمثابة انتصار أنصاره ومؤيديه من الفرس، إلا أن شرارة نيران السخط والغضب لدى العرب ضد الدولة العباسية لم تخمد، بل ازدادت حدتها يوما بعد يوما، وبانت آثارها بشكل ظهور بعض الحركات الثورية التي كانت من أهمها ثورة نصر بن شبث العقيلي (١٩٩ - ٢٠٩هـ.ق)، في الجزيرة، والتي كانت غايتها المنشودة هي استرداد هيبة العرب (خضري بك، ١٩٨٩، ١و٢: ١٨٥). ففي نهاية المطاف، اضطر المأمون العباسي إلى نقل مقر الحكومة العباسية من مرو إلى بغداد، والتخلي عن الحماية من الشيعة، والتنكيل بآل سهل، مما أفضى إلى زرع بذور عدم الثقة بينه وبين الفرس واعتزام طاهر بن الحسين (٢٠٧هـ.ق)، للاستقلال نهائيا بدولته الحديثة عن الدولة العباسية. مهما يكن من شيء، فلما اعتلى المعتصم العباسي (٢١٨ - ٢٢٧هـ.ق) العرش، اعتمد على عنصر عسكري جديد، فأهمل العنصرين العربي والفارسي، ومال إلى العنصر التركي. بذلك، تمكن الأتراك من النفوذ في أركان الحكم العباسي شيئا فشيئا من عهد المعتصم إلى عهد المتوكل (٢١٨ - ٢٣٢هـ.ق)،

وأحكموا قبضتهم على الكيان العباسي واستولوا على مقاليد الحكم من عهد المتوكل إلى أوائل عهد المعتمد (٢٣٢ - ٢٥٦هـ.ق)، حتى استطاع هذا الأخير (٢٥٦ - ٢٧٩هـ.ق)، كبح جماحهم وطموحهم، والتخلص من هيمنتهم، واسترداد هيبة الحكومة العباسية.

خلفية البحث:

من الدراسات المشابهة لموضوع الدراسة الراهنة، يمكن أن نشير إلى ما يلي:

- مقالة "اقدامات متوكل در رهايي حكومت عباسي از سلطه تركان" (= أعمال المتوكل في تخليص الحكم العباسي من ربقة الأتراك)، لصالح پرگاري وزينب مؤمني لندي؛ فهذه المقالة قد تطرقت بصورة عابرة إلى كيفية تسرب الأتراك في الشؤون العسكرية والخدمية، وسيطرتهم على الحكام العباسيين، وتناولت محاولات المتوكل للتخلص منهم.
- مقالة "روابط مذهبي آل بويه با حكومت عباسي" (= العلاقات الدينية بين البويهيين والعباسيين)، لعباس پناهي. لقد أشار المؤلف إلى سيطرة الأتراك على الحكام العباسيين وأثرها على انخفاض القوة السياسية والعسكرية للدولة العباسية.
- مقالة "پادشاه‌زدگي، غلبه نظاميان برساختار سياسي - اداري حكومت عباسي" (= الملكية: سيطرة القوات العسكرية على البنية السياسية والإدارية للحكومة العباسية)، لمحبوبة فرخنده زاده؛ فقد قامت المؤلفة بدارسة القوة والسلطة من منظور ماركس فيبر، وتناولت الأوضاع السياسية والإدراية للحكومة العباسية، وأشارت إلى استيلاء الأتراك على الكيان العباسي، وتطرقت إلى تغلب العسكريين على السياسيين. وجدير بالذكر، أن هذه المقالة القيمة من خلال مقاربة علم الاجتماع التاريخي، ونظرية ماركس فيبر، قد عالجت دور غلمان الأتراك في الهيكلة العسكرية للدولة العباسية (١٣٩٦: ١٢٠).

مهما يكن من شيء، فيبدو أن هذه الدراسة الراهنة تسعى - من خلال المنهج الوصفي - التحليلي، إلى الإجابة عن أسئلة البحث، وتزيح الستار عن أسباب وتداعيات سيطرة غلمان الأتراك على مقاليد الحكم العباسي، حتى تسد مكانا شاغرا في المكتبة العربية.

أسباب سيطرة غلمان الأتراك على مقاليد الحكم العباسي:

كان من المظاهر الشائعة في القرون الإسلامية الأولى، استخدام الغلمان والجواري على المستويات المختلفة اقتصاديا وشخصيا وعسكريا. فكانت مصادر الرق آنذاك هي الحرب، والولادة من الرقيق، والتجارة (ايرجي، ١٣٣٩: ٢٢ - ٢٣). ولكن في فترة الفتوحات الإسلامية، كانت الحرب من أهم مصادر جلب الرقيق؛ بذلك انتشرت ظاهرة الرق بشكل واسع في المجتمع الإسلامي، حيث عجت قصور الحكام وبيوت الأمراء بكثير من العبيد والجواري والغلمان؛ وزاد الإقبال عليهم بمرور الزمان، حتى ارتقى كثير من هؤلاء الغلمان إلى مراتب عليا في الدولة. هناك روايات تاريخية كثيرة تشير إلى أن الطبقة الأرستقراطية الجديدة نحو طلحة والزبير، كان لديها مئات الغلمان والجواري؛ فمثلا كان للزبير بن العوام، ٢٠٠٠ غلام و١٠٠٠ جارية (نيازمند شيرازي، ١٣٤٩: ١٥٣). دون شك، فإن هذه الأرقام فيها مبالغة ومغالطة، إلا أنها تشير بوضوح إلى تفشي ظاهرة الرق آنذاك.

تزامنا مع قلة الفتوحات في العصر العباسي، انخفض عدد الغلمان المجلوبين من الآفاق المختلفة عن طريق الحرب؛ وفي المقابل، راجت التجارة بهم. ففي القرن الثالث للهجرة، كان يجلب الغلمان من المناطق المختلفة بشكل عام، وزنجبار بشكل خاص. فكان يتدفق العبيد الزنوج إليها من جميع أرجاء أفريقية، ثم كانوا يجلبون إلى بغداد وسائر المدن الإسلامية ويتم بيعهم في أسواقها (پيگولوسيا، ١٣٥٤: ٢٠٨). وجدير بالذكر أن هؤلاء الزنوج ثاروا فيما بعد، على الحكام العباسيين، وكانت ثورتهم من أخطر الثورات التي شهدها عصر الدولة العباسية.

كانت ما وراء النهر وآسيا الوسطى من جملة المناطق الجغرافية التي كان يجلب منها غلمان الأتراك. كان هؤلاء الغلمان يستخدمون في المهن التالية: كان بعضهم يخدمون في قصور الحكام وبيوت الأمراء وكانوا يقومون بأعمال مختلفة، وكان بعضهم يستخدمون في الجيش، وكان بعضهم يقومون بالزراعة، وري البساتين، والحدادة، والنجارة، والخياطة، ونسج الدرع وما شاكل ذلك، غير أن كثيرا من هؤلاء الغلمان وصلوا إلى مراتب عليا في مؤسسة الدولة العباسية وأصبحت لهم مكانة مرموقة في فترة النفوذ التركي، فمنهم يمكن الإشارة إلى أشناس، الذي كان مملوكا خياطا لنعيم بن خازم، أو إيتاخ الذي كان مملوكا

طباخا لسلام بن الأبرش (أمين، ١٩٦٩، ١: ٦)، أو وصيف الذي كان مملوكا زرادا لآل النعمان؛ فجميعهم اشتهروا بعد أن أبلوا بلاء حسنا في المعارك المختلفة في عهد المعتصم (اليعقوبي، البلدان، ١٩٨٨: ٥٥). زد على ذلك، أن الجواري كن يستخدمن في قصور حكام الدولة ودور الأمراء، وكن يقمن بالغناء والموسيقى (لمزيد من المعلومات، راجعوا كتاب المستظرف من أخبار الجواري للسيوطي، ١٩٦٣).

إن المنصور العباسي، وإن كان أول من استخدم غلمان الأتراك في الجندية، إلا أنهم كانوا شرذمة قليلة لا شأن لها في الدولة العباسية؛ بذلك يمكن أن نقول إن المأمون العباسي كان أول من استخدم غلمان الأتراك في الجيش بشكل ملحوظ. لقد قيل إن عدم ثقة الحاكم بالعنصرين العربي والفارسي، دفعه إلى الاعتماد على العنصر التركي (خضري بك: ٢٢٣). فلما آلت أمور الحكم إلى المعتصم، بعد أخيه المأمون، اعتمد على العنصر التركي، بوصفه عنصرا عسكريا جديداً، لأن أمه كانت تركية الأصل. تماشيا مع هذا المنطلق، فهو لم يكتف بشراء الغلمان الموجودين في بغداد نحو أشناس وإيتاخ ووصيف وبغا، بل ألح في طلبهم، إذ نرى أن جعفر الخشكي يروي أن المعتصم كان يوجه به في أيام المأمون إلى سمرقند إلى نوح بن أسد، في شراء الأتراك، فكان يقدم عليه في كل سنة منهم بجماعة، فاجتمع له في أيام المأمون منهم زهاء ثلاثة آلاف غلام (اليعقوبي، البلدان، ٥٥).

بعد أن ضعفت ثقة الحكام العباسيين بالعرب على مرور الأعوام ومالوا إلى الفرس، إذا رأوهم لا يتحمسون للقتال لهم تحمس الفرس، حتى تعرض رجل للمأمون بالشام وقال: «يا أمير المؤمنين، انظر لعرب الشام كما نظرت لعجم أهل الخراسان!»، بدأ يشعر المعتصم أيضاً بضعف ثقته بالفرس، فمال إلى الاعتماد على عنصر الأتراك (أمين: ٦).

هناك عوامل مختلفة في إهمال الدولة العباسية للعنصر الفارسي، واعتمادها على العنصر التركي، مما يلي: تخلي المأمون عن الحماية من الشيعة، والتنكيل بآل سهل، وما شاكل ذلك، مما أدى إلى إيجاد جدار عال من عدم الثقة بين الخليفة وبين الفرس (خضري، ٧٣). ومن العوامل الأخرى أيضاً يمكن أن نشير إلى انخفاض روح القتال بين الخراسانيين، وإخفاق طاهر بن الحسين وآل سهل في إخماد نيران الصراعات والثورات الداخلية. فبالتالي، كان من الضروري اعتماد مؤسسة الدولة العباسية على عنصر جديد كان أكثر

انقيادا وطاعة لقواده وأمرائه. والحقيقة التي لا مراء فيها، أن هذه الاستدارة القومية كانت على المدى القصير ناجحة لمؤسسة الخلافة، حيث تمكنت بالاستعانة بهذا العنصر الجديد، من إخماد نيران الحروب في حدود الممكلة الإسلامية، والقضاء على الثورات والحركات العنيفة نحو الثورتين الخرمية والمازيارية، إلا أنها على المدى الطويل أدت إلى تزعزع كرسي الحكومة العباسية من تحته. مهما يكن من شيء، فاضطر المعتصم إلى الاستعانة بعنصر الأتراك، حتى يتمكن أن يعتلي العرش وأن يقضي على ثورة جماعة من العرب والفرس الذين كانوا قد رفضوا مبايعته ونادوا باسم العباس بن المأمون (خضري، ١٣٧٨: ٧٧؛ مسكويه، ١٩٧٤: ٤٩٥ - ٥٠١).

إن المعتصم العباسي الذي تعده بعض المصادر والروايات التاريخية، أحد أقوى حكام بني العباس وأشهرهم (نظام الملك، ١٣٦٤: ٦٦)، تمكن من لجم العنصر التركي وتحديد نفوذه. على خلاف بعض غلمان الأتراك نحو أشناس وإيتاخ ووصيف وبغا، والذين كانوا قد استقروا في بغداد وصاروا مثقفين إلى حد ما، إلا أن الغلمان الجدد ما كانوا مثقفين، بل كانوا شبه أميين، كانت تنشئتهم تنشئة بدوية وكان جلّ شأنهم القوة البدنية والمقدرة الحربية، فكانوا يؤذون أهالي بغداد، فبعد أن ضاق بهم أهل بغداد، واعترضوا على الحاكم العباسي مما اضطر المعتصم إلى بناء عاصمة جديدة، سامراء، ونقل الأتراك إليها (خواندمير، ١٣٥٣: ٢٦٥). على أي حال، فخلف المعتصم لابنه الواثق، شيئين كبيرين: مملكة هادئة ومستقرة على المستويين الداخلي والخارجي، وجيشاً جديداً متكونا من الأتراك.

فلما تولى الواثق الحكم، سار على نهج أبيه في الاعتماد على الأتراك، فواصل تعظيم شأنهم، وزاد عددهم ونفوذهم، وأسند إليهم أهم المناصب، ورفع منزلتهم بشكل غير مسبوق. ومن أهم قواد الأتراك هو إيتاخ الذي بذل جهدا جهيدا لتولية المعتصم أمور الدولة العباسية، وأبلى بلاء حسنا في المعارك والحروب الخارجية، وقضى على الثورات الداخلية، وكان فتاكا، حيث كان يقدم على قتل مناهضي الدولة العباسية، وخاصة العلويين بكل صرامة دون أدنى شك، حتى لقّب بسيّاف النقمة لحكام الدولة (الصفدي، ١٩٨٢، ٩: ٤٨١)؛ بذلك تم تعيينه ولايات خراسان والسند والمحافظات الفرعية لنهر دجلة؛ وكذلك حكم أشناس التركي الجزيرة والشامات ومصر والمغرب (اليعقوبي، تاريخ، ١٣٦٦،

٢: ٥١٧). وكذلك ارتقى وصيف، حاجب الحاكم العباسي، وأبو موسى بغا، غلام الفضل بن سهل، إلى مراتب عليا في الجيش وأسهما إسهاما بارزا في قمع القلاقل والفتن الداخلية.

نتيجة لذلك، استفحل النفوذ التركي شيئاً فشيئاً؛ ولكن بعد أن لاقت المنية الواثق العباسي (٢٣٢هـ.ق)، زاد الأمر سوءا، إذ تجرأ هؤلاء الأتراك على تعيين الحاكم وفقا لأهوائهم. فعلى هذا الأساس، بعد أن توفي الواثق، تنافس الأتراك مع آل العباس على تنصيب الحاكم الجديد، فعدلوا عن محمد بن الواثق، وعينوا المتوكل بن المعتصم حاكما للدولة العباسية (أمير على، ١٣٦٦: ٢٩٠).

ومن المشاكل الرئيسة التي واجهها المتوكل العباسي، هو تجاوز الأتراك لحدودهم العسكرية وتدخلهم في الشؤون السياسية على نطاق واسع. فحاول المتوكل استعادة سلطان الدولة العباسية والتخلص من هيمنة الأتراك. وتمثلت أهم هذه المحاولات في تقسيم الدولة بين أولاده الثلاثة، وجعل ولاية العهد لهم (الطبري، ١٣٦٣، ١٤: ٦٠٢٥). فكانت الغاية الحقيقية للمتوكل من بيعة أبنائه الثلاثة بولاية العهد، هي لجم الأتراك عن التدخل في الشؤون السياسية وإقصاؤهم عن ممارسة أي دور في مؤسسات الدولة وولاياتها وإبعادهم عن الاستيلاء على أولادهم. زد على ذلك، أن المتوكل حاول أن ينقل مقر حكم الدولة من سامراء إلى دمشق، حتى يخلص الحكام العباسيين من ربقة القادة الأتراك من جهة (حتى، ١٣٦٦: ٦٠٠)؛ ومن جهة أخرى، يستعين بسلطان العرب عليهم، غير أن محاولاته لم تؤت ثمارها؛ ومرجع ذلك أولاً أن الدولة العباسية منذ فجرها، كانت قد حرصت على إهمال العنصر العربي، حيث لم تكن لديها قاعدة شعبية بين العرب، وثانياً أن نيران العصبية لدى العرب كانت قد خمدت على مرور الأعوام.

والحقيقة أن الأتراك لم يقفوا مكتوفي الأيدي تجاه أعمال المتوكل، بل ثاروا عليه ومنعوه من نقل مقر الحكومة العباسية. في نهاية المطاف، حاول المتوكل القضاء على قادة الأتراك بشكل مباغت. في ذات السياق، منح بغا الكبير ولاية دمشق، وأمر بقتل إيتاخ، القائد التركي الشهير، غير أن عزم المتوكل العباسي على قتل سائر قواد الترك ووجوههم نحو وصيف وبغا الشرابي (مير خواند، ١٣٧٣: ٤٨٠)، ونشوب الخلافات بينه وبين ابنه المنتصر، مما دفعهم للاتفاق على قتله. فاحتدمت الخلافات بين المتوكل وابنه المنتصر، بعد أن

أراد أن يعزل المنتصر ويولي ولده الآخر، المعتز، لشغفه الشديد بحظيته "قبيحة"، مما دفع المنتصر إلى قتل أبيه في سنة ٢٤٧ للهجرة، بمساعدة الأتراك وتحريضهم.

بعد أن أفضت الدولة إلى المنتصر، فهو وإن خلع أخويه المعنز والمؤيد من ولاية العهد بناء على رغبة الأتراك، إلا أن العلاقات ساءت بينه وبينهم بسرعة. ويعزى السبب الرئيس في ذلك، إلى أنه كان قد ضاق ذرعا بتصرفات الأتراك، فحاول كبح جماحهم وطموحهم وحتى قال يوما للفضل بن المأمون، وحوله جماعة من الأتراك: «قتلني الله إن لم أقتلهم وأفرق جمعهم، بقتلهم المتوكل على الله» (المسعودي، ١٣٨٢، ٢: ٥٤١)، فاستثقل الأتراك وجوده عندهم فحاولوا التخلص منه قبل أن ينال منهم. مهما يكن من أمر، فواجه الأتراك قضيتين أساسيتين: الأولى، أن المنتصر كان قد تعاون معهم في قتل المتوكل، حتى كان قد تكهن أهالي بغداد بأن حكومته لن تبقى إلا ستة أشهر (ابن العماد، ١٩٨٠، ١: ١١٤)، غير أنه الآن كان يحاول أن يلقي جميع الخطايا والقصور على عاتق الأتراك وأن يبرئ نفسه منهم وأن يعلن سخطه عليهم حتى يتخلص منهم بسهولة؛ والثانية أن المنتصر وإن منحهم التنازلات الكثيرة، إلا أن نزعاته الاستقلالية كانت تحد من تزايد النفوذ التركي في مفاصل الحكم العباسي؛ بذلك قرروا الخلاص منه بسرعة، فاتفقوا مع طبيبه الخاص، ابن طيفور، فدفعوا إليه ثلاثين ألف دينار، فأشار بفصده، ثم فصده بريشة مسمومة، فمات منها؛ فبالتالي لم يستطع المنتصر العباسي أن يحتفظ بالحكم لنفسه أكثر من ستة أشهر، كما كانوا قد تكهنوا به (المصدر نفسه: ١١٨؛ المسعودي ٥٤١). بعد مقتل المنتصر، تزايدت هيمنة الأتراك وانحطت هيبة الحكومة العباسية؛ واستمر هذا الأمر حتى أفضى الأمر إلى تولية المعتمد العباسي.

استيلاء الأتراك على مؤسسة الخلافة وتداعياته:

على غرار حكومة المنتصر، تغلغل الأتراك في صلب الدولة العباسية، وأحكموا قبضتهم على أجهزة الحكومة. في هذه الفترة التاريخية، تضاءل دور آل العباس في تنصيب وعزل الحاكم العباسي، واقتصر على مبايعة الحاكم الجديد بعد اعتلائه العرش بواسطة الأتراك. على أي حال، بعد مقتل المنتصر، كان يستوحش الأتراك من أولاد المتوكل، خوفا من الانتقام منهم، فبايعوا أحمد بن محمد المعتصم الملقب بالمستعين بالله (ابن عماد الحنبلي، ١١٩)؛ إن المستعين، وإن لم يكن - على حسب قول اليعقوبي - مؤهلاً للحكم (البعقوبي، تاريخ، ٢: ٥٢٥)، إلا أن المتآمرين ضد المتوكل تنفسوا الصعداء لمدة.

مهما يكن من أمر، فاستولى الأتراك على المملكة، واستضعفوا حكامها، وجردوهم من كل سلطة وإرادة، إذ أصبح الحاكم العباسي طوع إرادتهم وأسير هواهم، فإن شاءوا خلعوه وإن شاءوا أبقوه وإن شاءوا قتلوه؛ فهذه الأعمال التحكمية والعنيفة أثارت حفيظة الناس وغضبهم عليهم، حيث هرع أخلاط من الناس ومعهم من الغوغاء والسوقة، إلى الشارع والسوق، فشهّروا السلاح، وصاحوا: يا معتز يا منصور، غير أن القادة الأتراك قمعوهم وأشاعوا الرعب والخوف في قلوب الناس (الطبري، ١٤: ٦١٢٤ - ٦١١٧).

كان المستعين ألعوبة بأيدي الأتراك، فاستوزر أوتامش، القائد التركي، بعد أن كانت الوزارة في الأغلب في أيدي الفرس (المسعودي، ٥٥١). فكان تولي أوتامش منصب الوزارة، كارثيا، إذ بعد أن شغل منصب الوزارة، استبد بالأمور، وعمد إلى ما في بيوت الأموال فاكتسحه، فحصل على ثروة طائلة. فهذا الأمر أثار حسادة وصيف وبغا الشرابي وغيرهما من القواد، وأشعل نيران الصراعات والخلافات بين الأتراك.

بدأت الخلافات بين الأتراك بقتل أوتامش ومصادرة أمواله على أيدي وصيف وبغا الشرابي، واستمرت بمحاولة قتل باغر القائد التركي الشهير. وتدهورت الأوضاع بشدة بعد أن اطلع باغر على تآمر منافسيه ضده، فعزم على قتل المستعين بالله، ومنافسيه وتنصيب حاكم جديد، حتى يسيطر على الأمور في سامراء. إن المستعين الذي كان - على حد قول أحد شعرائه لمعاصرين - مثل ببغاء في قَفَص يقول ما قال له وصيف وبغا (المصدر نفسه: ٥٥١)، عندما اطلع على عزم باغر التركي، ثار ثائره، فقال مخاطبا لوصيف وبغا: «ما طلبت إليكما أن تجعلاني حاكماً وإنما جعلتماني وأصحابكما ثم تريدان أن تقتلاني» (الطبري: ٦١٤٤).

إن مقتل باغر التركي أدى إلى نشوب الاضطرابات والثورات الدامية في سامراء، حيث اضطر وصيف وبغا الشرابي برفقة المستعين، إلى الفرار إلى بغداد، مما لاقى استقبال وترحيب أهالي بغداد الذين كانوا يتطلعون إلى استرداد المجد القديم لهذه المدينة وعظمتها. ولكن ما لبث أن ثوار سامراء سقط في أيديهم، فأرسلوا ممثليهم إلى بغداد، مطالبين بعودة المستعين إلى سامراء، بل أتاه جماعة من قواد الأتراك المشاغبين، فدخلوا عليه، وألقوا أنفسهم بين يديه، وجعلوا مناطقهم في أعناقهم تذللاً وخضوعا وسألوه الصفح عنهم

والرضا (ابن الأثير، ١٣٦٥، ١٢: ٦). ومرجع ذلك أن هؤلاء الثوار والمشاغبين تفطنوا بعد مدة قصيرة إلى أن المستعين هو المرجع الوحيد لإضفاء الشرعية على حكمهم، حتى يتمكنوا من إنجاز أي فعل مباح أو غير مباح. مهما يكن من شيء، فبعد أن رفض المستعين طلب الأتراك وألح على البقاء في بغداد، فانصرفوا خائبين إلى سامراء.

ما لبث أن الأتراك في سامراء عثروا على حل جديد، وهو تنصيب خليفة آخر؛ بذلك أخرجوا المعتز من المنفى، وبايعوه بالخلافة. هذا الأمر واجه بعض المشاكل والعراقيل من الناحية الفقهية؛ وأما من الناحية السياسية، فأدى إلى نشوب حرب داخلية أخرى بين آل العباس مثل ما شهدوه في أيام الأمين والمأمون، كما أدى إلى اندلاع القتال بين أهل بغداد وأتراك سامراء. مهما يكن من شيء، ففوض المعتز مسؤولية قيادة الجيش وخلع المستعين إلى أخيه، أبي أحمد الملقب بالموفق بالله (ابن الأثير، ١٩٨٠، ١١: ٧). وأما في بغداد، فأوكل المستعين إلى محمد بن عبد الله الطاهري، قيادة العرب والفرس وخاصة الخراسانيين الذين كانوا يتطلعون إلى استرداد هيبة الخلافة العباسية (ابن الأثير، ٩). فقاوم محمد الطاهري أمام جيش سامراء وصمد، وكتب كتابا حتى يقرأ على أهل بغداد؛ ففي هذا الكتاب، بعد الحمد لله المنعم، سمى نفسه حامي أمير المؤمنين المستعين، ووصف المعتز وأنصار، بأنهم فرقة ضالة عن طريق ربها (الطبري: ٦١٦٥ - ٦١٧٢).

مع أن جيش بغداد حقق المزيد من النجاح من الناحية العسكرية، إلا أن أبا أحمد لعب دوراً حاسماً في ميل كفة الخلاف لصالح المعتز. استطاع أبو أحمد بنبوغه العسكري المحير وحنكته وتجربته المميزة، أن يقضي على الأعداء والمخالفين نحو الطولونيين، والصفاريين، والزنوج، وغلمان الأتراك، وأن يعيد الحكومة العباسية إلى سابق عهدها. فهو مثلاً بعد أن اتهمه أخوه المعتز بالمماطلة في فتح بغداد وعزل المستعين، أرسل إليه شعرا من علي بن أمية كان قد أنشده في فتنة المخلوع والمأمون. فهذا الشعر يحكي عن اندلاع الصراع بين آل العباس على العرش، ويعتبره حادثاً فضيعاً يجعل الطفل شيخاً من شدة شناعته، ويشير إلى عدد القتلى والجرحى وسائر تكاليف الحرب المذكورة (لطبري، ٦١٨٨؛ ابن الأثير: ١٨ - ١٩).

مهما يكن من شيء، فحاصر أبو أحمد بغداد وخلق ظروفا قاسية حرجة لسكانها،

وأثار التفرقة والخلاف بينهم، حتى في نهاية المطاف، تمكن من الوصول إلى اتفاق سري مع محمد بن عبد الله الطاهري. «فجاء ابن طاهر إلى المستعين فأخبره أنه بذل له خمسين ألف دينار ويقطع عليه ثلاثين ألف دينار وعلى أن يكون مقامه بالمدينة يتردد منها إلى مكة ويخلع نفسه من الحكم وأن يعطي بغا ولاية الحجاز جميعه ويولي وصيفا الجبل وما والاه ويكون ثلث ما يجبي من المال لمحمد بن عبد الله وجند بغداد والثلثان للموالي والأتراك» (الطبري: ٦٢٢٤؛ ابن الأثير: ٢٧).

بذلك، طلب محمد بن الطاهر من المستعين أن يخلع نفسه من الحكم وأن يسلم حقه إلى المعتز؛ فامتنع المستعين أوّلاً من الخلع ظنّاً منه أن وصيفاً وبغا معه، ثم تبيّن موافقتهما عليه، فكتب بما أراد من الشروط وأخبر الكبار والوجوه بأنه ما قصد بهذا الإصلاح إلا حقن الدماء، غير أن الأغلبية الساحقة من أهالي بغداد رفضوا خلعه من الخلافة، وهيأوا الأجواء لإذكاء الثورة على محمد بن عبد الله الطاهري بتهمة الخيانة. فعُلم عجز محمد بن عبد اللّه بن طاهر عن قيامه بأمر المستعين حين استجار به وخذْلانه إياه وميله إلى المعتز باللّه، وفي ذلك يقول بعض شعراء العصر من أهل بغداد:

أطافت بنا الأتراك حَوْلاً مَجُرَّما	وما برحَتْ في جُحْرها أمُّ عامر
أقامت على ذُلٍّ بها ومَهَانة	فلما بَدَتْ أبدت لنا لؤم غادر
ولم تَرْع حق المستعين فأصبحت	تعين عليه حادثات المقادر
لقد جمعت لؤما وخبثاً وذِلّةً	وأبقت لها عاراً على آل طاهر

(المسعودي، ٥٦٧)

ومما يقوي ظن الشاعر، أن أبا أحمد الموفق انصرف من بغداد إلى سامراء، فخلع عليه المعتز، وتوج، ووشح بوشاحين، وخلع على من كان معه من قواده. مهما يكن من شيء، فاستطاع أبو احمد أن يعزز دعائم حكومة المعتز، وأن ينشئ علاقات طيبة ووطيدة مع الأتراك وقوادهم (الطبري، ٦٢٢٩)، حتى يتوصل إلى غايته المنشودة في المستقبل، وهي إنعاش مؤسسة الدولة العباسية وتبديل الجنود الترك إلى جنود طائعين.

بعد خلع المستعين من عرش الحكم في محرم سنة ٢٥٢ للهجرة، وبيعة أهالي بغداد مع المعتز، حصلت مؤسسة الحكومة العباسية مجددا على سلطانها المركزي. إذ أن الحاكم

الجديد، وإن خلع على أبي أحمد وقواد الترك واستمال قلوبهم (الذهبي، تاريخ الإسلام، د.ت: ٨؛ الطبري، ٦٢٣٨؛ المسعودي، ٥٦٧)، وحاول إعادة الاستقرار والهدوء إلى الحكم العباسي، إلا أن مشكلة الأتراك ظلت باقية دون حل. في الواقع، أن جنود الأتراك كانوا وسيلة للعباسيين للحصول على القوة والسلطة من جهة، ومن جهة أخرى كانوا أسباب سوء ظن الخلفاء، إذ كانوا يخافون دوما من أن حواشيهم يتآمرون ضدهم بمساعدة هؤلاء الأتراك ويعزلونهم من القوة. تأسيساً على ذلك، فعندما حاول الحاكم العباسي - على خلاف اتفاق جرى بين أبي أحمد ومحمد بن عبد الله الطاهري - أن يقتل وصيف وبغا، اضطر إلى الانصراف عن قراره بسبب شفاعة أخويه أبي أحمد والمؤيد (ابن الأثير: ٣٥). مع استمرار هذا الوضع، عزم المعتزالعباسي - في نهاية المطاف - على أن يخلع المؤيد من ولاية العهد، ويودعه برفقة أبي أحمد في السجن، بتهمة التعاون مع الأتراك. في عاقبة الأمر، فإن ثورة الأتراك في دعم المؤيد، دفعت المعتز إلى يأمر بقتله في غياهب السجن وأن ينفي أبا أحمد إلى البصرة (المسعودي: ٥٧٨). بعد مقتل المؤيد ونفي أبي أحمد إلى البصرة، لم يستطع المعتز التخلص من مأزق كان قد تورط فيه. ففي هذه الأثناء، فإن وصيف، القائد التركي، الذي كان قد تخلص من مخالب الموت بشفاعة أخوي المعتز، تمكن أن يستعيد مكانته السابقة في الدولة العباسية وحكومتها، وأن يسيطر على شؤون الحكومة (الذهبي، العبر: ٣٦٣). إن هذا الأمر صار صعبا جدا للحاكم العباسي، فحاول التخلص منه. ما لبث أنه في سنة ٢٥٣ للهجرة، شغب الأتراك وطلبوا أرزاقهم لأربعة أشهر، فخرج إليهم وصيف وكلمهم وقال لهم ماذا تريدون، قالوا: أرزاقنا، فقال بفظاظة: خذوا ترابا وهل عندنا مال، فوثبوا عليهم وضربوه بالسيف وقتلوه (ابن الأثير: ٤٤). ليس من المستبعد هنا أن بغا الشرابي لعب دورا بارزا في مقتل وصيف، ومما يدعم قولنا أن المعتز العباسي خلع على بغا الشرابي في رمضان سنة ٢٥٣ للهجرة، وألبسه التاج والوشاحين، وأن وصيف لقي مصرعه في ثورة الأتراك بعد شهر واحد، وأن المعتزمنح جميع مناصبه ومراتبه العالية إلى بغا (ابن كثير: ١٢). والله أعلم.

قدم المعتز تنازلات كثيرة لبغا الشرابي، فاستفحل أمره واشتدت قوته، حيث ما كان المعتز يخلع سلاحه، لا في ليل ولا في نهار، خوفاً من بُغَا، وكان يقول: «لا أزال على هذه الحالة حتى أعلم لبغا رأسي أو رأسه لي» (المسعودي: ٥٧٩). فما لبث أن المعتز همّ بقتل

بغا الشرابي، بمساعدة بايكباك والمغاربة، فلقي بغا مصرعه، وهو كان مشتغلا بإقامة حفلة زفاف ابنته وصهره صالح بين وصيف. بعد مقتل بغا الشرابي، تفطن الأتراك أن المعتز يقضي على قادتهم من جهة، ومن جهة أخرى يرفع منزلة المغاربة والفرغانيين. واتفق أن جماعة من كبار الأتراك أتوا المعتز وقالوا: أعطنا أرزاقنا، فلم يجد عنده ما يعطيهم، ولهذا اجتمع الأتراك على خلعه، وثاروا عليه، بمساعدة صالح بن وصيف، فقبضوا عليه. دون أي شك، فإن معاملة الاتراك العنيفة للمعتز تعكس شدة كرههم له وأعماله؛ لقد قيل في طريقة قتله، إن جماعة أخذوا المعتز بعد خمس ليال من خلعه، فأدخلوه الحمام فلما اغتسل عطش، فمنعوه الماء، ثم أخرج، وهو أول ميت مات عطشاً، فسقوه ماء بثلج فشربه وسقط ميتاً. بذلك مات المعتزّ بعد خلعه من الحكم بطريقة مؤلمة (ابن حزم، ١٩٠٠: ٣٧٤). بعد مقتل المعتز، بايع صالح بن وصيف والأتراك المهتدي العباسي بحكم الدولة العباسية.

كان عصر المهتدي عصر طغيان الأتراك واستبدادهم في الحكومة. في عصره القصير، سيطر صالح بن وصيف وبايكباك على شؤون الأمور. لم تدم فترة اقتدار صالح بن وصيف، لأن قوته وهيبته الكثيرة وثروته الوفيرة التي كان قد حصل عليها عن طريق مصادرة أموال قبيحة أم المعتز (الذهبي، العبر: ٣٦٦)، مما أثار حفيظة وحسادة جماعة أخرى من الأتراك بقيادة موسى بن بغا. في نهاية المطاف، قدم موسى بن بغا من الري متوجها إلى بغداد، وألقى القبض على الخمهتدي العباسي لمدة، وطلب منه تحت الضغوط الشديدة أن يتخلى عن حماية صالح بن وصيف. ما لبث أن صالح بن وصيف تم إخراجه من مخبأه وقتل بتهمة قتل المعتز ومصادرة أموال أمه قبيحة (الذهبي، تاريخ الإسلام: ١٥).

إن العلاقات بين موسى بن بغا والمهتدي كانت سيئة للغاية، ومرجع ذلك هو القضايا السياسية والمالية المختلفة. فالمهتدي الذي كان يشرف شخصيا على الشؤون المالية للحكم، فاتهم موسى بن بغا وأخاه بالفساد المالي، فأمر بإعدام محمد، أخيه (الطبري، ٦٣٨٩). بعد مدة، أمر المهتدي بايكباك، القائد التركي، بالفتك بموسى بن بغا؛ غير أنه خرج عن أمر المهتدي، فهمّ بقتله بطريقة فجيعة. إن هذا الأمر أثار غضب الأتراك، فاجتمعوا وشغبوا، فخرج إليهم المهتدي في السلاح معلقا في عنقه المصحف، واستنفر العامة، وأباحهم دماءهم وأموالهم، ونهب منازلهم، فتكاثر الأتراك عليه، وافترقت عنه العامة، حتى بقي وحده

وأصابته عدة جراح، فدعاه القواد إلى أن يخلع نفسه، فأبى، فقتله الأتراك الغاضبون بعد يومين (اليعقوبي، تاريخ، ٢: ٥٣٩).

مهما يكن من شيء، فيمكن تصنيف ملامح وتداعيات عصر استيلاء الأتراك على مقاليد الحكم من عصر المتوكل حتى أوائل عصر المعتمد، إلى ما يلي:

- أدى التنافس والصراع الشديد بين قواد الأتراك حكام الدولة العباسية على القوة والسلطة، إلى قتل أولئك الحكام، حيث تحولت ظاهرة قتل الحاكم العباسي إلى أمر عادي.
- هيأ التنافس والتفرقة بين قواد الأتراك، أرضية مناسبة للحكام العباسيين حتى يتمكنوا من القضاء عليهم.
- أشعلت سلطة الأتراك وتنافسهم مع الحكام العباسيين، نيران الصراعات الدامية بين العباسيين، ومنها الخلاف بين المنتصر وأبيه المتوكل، والخلاف بين المنتصر والمعتز، والخلاف بين المعتز والمستعين والمؤيد، وأخيرا، الخلاف بين أبي أحمد والمعتمد.
- تم بناء نوع من الاتحاد والتضامن - ولو مؤقتا - بين قواد الأتراك والحكام العباسيين.
- إن الحكام العباسيين من المتوكل حتى المعتمد، رغم الظروف الصعبة المحيطة بالدولة العباسية ورسوخ النفوذ التركي في لحكم، قاموا بجهود لاستعادة سلطان الحاكم العباسي وكسر شوكة الأتراك، فتمكنوا من القضاء على قواد الأتراك، وإن ضحوا بأرواحهم في هذا الطريق الخطير.
- إن الاضطرابات الناجمة عن الصراعات بين الأتراك والحكام العباسيين، فسحت المجال لاستقلال الحكومات والدويلات المحلية عن السلطة المركزية، نحو الدولة الصفارية، والعلوية، والسامانية، والطولونية، كما أتاحت الفرصة لثورة الزنوج والقرامطة.

انهيار السلطة التركية في عصر المعتمد:

يبدو أن تيارين عامين كان لهما تأثير واضح في فترة الفوضى السائدة في سامراء من

سنة ٢٤٧ إلى ٢٥٦ للهجرة: التيار الأول كان يقوده بغا الشرابي ووصيف وأتباعهما، وكان يخالف استيلاء أبناء المتوكل على الحكم، وكان يحرص على تولية المستعين والمهتدي حكم الدولة العباسية رغم ولاية عهد المعتز والمؤيد وإعلانهما بشكل رسمي؛ وأما التيار الثاني فكان يدافع عن ولاية عهد المعتز بشكل جدي، وكان على رأسه موسى بن بغا الذي أسهم إسهاما بارزا في إيصال المعتمد إلى حكم الدولة في سنة ٢٥٦ للهجرة.

بعد أن أفضت الحكومة إلى المعتمد العباسي، فتفطن إلى خطورة ازدياد النفوذ التركي، فحاول الحد من استفحال نفوذ الأتراك وإيقاف طغيانهم واستبدادهم، والتغلب على المشاكل الداخلية والخارجية بصورة نسبية، فاستطاع السيطرة على زمام الأمور، وإعادة الحكومة إلى سلطانها وسيادتها. ومن أهم العوامل التي أنهت سيطرة الأتراك، يمكن أن نشير إلى ما يأتي:

- إن الحكام العباسيين من المتوكل إلى المعتمد، كانوا يتحلون بالشجاعة والبسالة، فلم يطأطئوا رؤوسهم أمام قواد الأتراك، بل هموا بقتل ثلة كثيرة منهم وأباحوا دماءهم، وحتى ضحوا بأرواحهم في هذا الطريق، حيث لم يبق منهم في بداية حكم المعتمد، إلا جماعة قليلة نحو موسى بن بغا وإسحق بن كنداج.
- ظهرت عدة مشاكل وتحديات عرّضت مؤسسة الحكومة العباسية ومكانة الأتراك للخطر على حد سواء. ومن جملة هذه المشاكل في الأقاليم الشرقية الخاضعة للدولة العباسية هو ظهور يعقوب بن الليث الصفار (٢٤٦ - ٢٦٥هـ.ق)، والذي أطاح بالدولة الطاهرية (٢٠٧ - ٢٥٩هـ.ق)، واستحوذ على كرمان وفارس، واقترب من دار الحكومة شيئاً فشيئاً، حتى هزم في دير العاقول. وأما في الأقاليم الغربية، فأسس أحمد بن طولون أول دولة مستقلة في مصر خلال العصر العباسي، وقام بمحاولات للسيطرة على الحكم العباسي. وأخيراً، يجب أن نشير إلى ثورة الزنوج الذين ثاروا على العباسيين وأشاعوا الخوف والذعر وعدم الأمن في كل أرجاء الدولة العباسية، فمثلا بعد أيام من المعتمد العباسي، تعرضت مدينة الأبلة لهجمات الزنوج العنيفة والقتل والنهب، فقتل الزنوج فيها خلقا كثيرا وأحرقوها (خوافي، د.ت: ٣٣٥). ففي معمعة هذه الحرب الشنيعة، يلوم صاحب الزنج في أشعار،

الحكام العباسيين على سيطرة العنصر التركي على الحكم، ويهدد الأتراك بعقوبات قاسية (القيرواني، ١٩٢٥: ٢٥٨). مما لا يخامرنا الشك، أن مثل هذه التهديدات والتحديات الجديدة أشاعت القلق والخوف والذعر بين الأتراك وقوادهم، وكبحت جماحهم وتمردهم إلى حدّ ما، ودفعتهم إلى نوع من الوفاق والوئام مع مؤسسة الحكومةالعباسية.

- قلة روح القتال بين قواد الأتراك وعدم تعاون بعض حكام المناطق المختلفة معهم في المعارك ضد الزنوج، مما أثر تأثيرا بالغا في إضعاف مكانتهم العسكرية. في ذات السياق، يمكن أن نشير إلى الهزائم المتتابعة لجعلان التركي في البصرة (الطبري، ١٥: ٦٣٩٨)، وهزيمة مفلح، القائد التركي، في طبرستان (ابن كثير، ٣٠)، وإخفاق موسى بن بغا في سنة ٢٦١ للهجرة (الطبري: ٦٤٤٦).

- بشكل عام، لعب أبو أحمد الملقب بالموفق، أخو الحاكم العباسي، دورا بارزا في انكسار شوكة الأتراك واستقرار وانتعاش مؤسسة الحكومة العباسية. وعلى خلاف المعتمد الذي لم يكن على حنكة وتجربة سياسية كثيرة، وكان - على حد قول بعض المؤرخين - ضعيف الرأي (نخجواني، ١٣١٣: ١٨٩)، فإن الموفق ساهم مساهمة فعالة في الأحداث السياسية بعد اغتيال المتوكل؛ بذلك نلاحظ أن المصادر والروايات التاريخية ترسم له صورة فريدة تتمتع بمؤهلات القيادة والحزم والقوة. زد على ذلك، أنه استطاع إنعاش النظام القضائي في عصر المعتمد (ابن كثير: ٦٣). مضافا إلى ذلك، أنه كان أديبا، وعالما، وملما بعلوم الأنساب والفقه والسياسة وإدارة الملك، حيث ألّف الزبير بن بكار كتابه الموسوم بالموفقيات في شؤون الحكم له (گيپ/ جيب: ١٣٦١: ٦١). علاوة على ذلك، أنه كانا قائدا شجاعا ورابط الجأش، يخوض المعارك بجرأة وإقدام ويجمع بين الدراية والخدعة حتى تمكن من القضاء على الطولونيين والصفاريين، وإخماد نيران ثورة الزنج على ضفة نهر أبي الخصيب؛ بذلك، نرى أنه بعد أن توفي الموفق، عزى عبيدُ الله بن عبد الله بن طاهر، عبدَ الله بن المعتز بالمنصور الثاني، لأنه ما كان يعرف في ولده أشبه به منه (الجوزي، د.ت، ٥: ١٢٢؛ الذهبي، العبر، ٤٠٠).

كما سبق ذكره، فإن العلاقات الوطيدة بين الموفق وقواد الأتراك، تعود إلى عصر المعتز وصراعه مع المستعين. فإن هذه العلاقة، وإن أدت إلى نفي الموفق وسجنه في بداية أمره، إلا أن استمرار هذه العلاقة، جعل المعتمد في بداية حكمه يفوض قيادة الجيش إلى الموفق، وكان ذلك تحت ضغوط قواد الأتراك ووجوههم (خضري بك: ٢٩٥). كانت للموفق، إعادة بناء الجيش من أولوياته؛ لأن الجيش العباسي كان قد تفكك وانقسم إلى طوائف مختلفة طوال سنوات الفوضى والاضطراب، وأن هزائمه المتتالية تجاه الزنوج كانت تحكي عن عدم فعالية الدولة العباسية وزوال شوكتها؛ بذلك حين انتصر الجيش العباسي بقيادة الموفق في دير العاقول وهزم يعقوب بن الليث الصفاري، أعجب نبوغه العسكري ودهاؤه الجميع. وأما في سنة ٢٦٤ للهجرة، وبعد وفاة موسى بن بغا، القائد التركي، الذي كان على علاقة وثيقة مع الموفق، ولعب دورا مميزا في تعزيز مكانته في البلاط العباسي، فتولى الموفق قيادة الجيش وأمسك بالسلطة الفعلية، وبذل جهدا جهيدا لإنعاش الجيش؛ ومما يدعم قولنا أنه في سنة ٢٦٧ للهجرة، عرض الجيش المكثف الذي كان قد جهزه ابنه أبو العباس للقضاء على ثورة الزنوج، ووقف على عدتهم؛ فكان جميع الفرسان والرجالة عشرة آلاف رجل في أحسن زي وأجمل هيئة وأكمل عدة (الطبري، ٦٤٩٦).

مما يجدر ذكره، أن الموفق - على خلاف الحكام السابقين - ترك الأعمال العنيفة للقضاء على قواد الأتراك؛ وفي المقابل، حاول بالاعتماد على شدة ذكائه ودهائه، أن يقرب موسى بن بغا وإسحق بن كنداج وغيرهما إلى نفسه، وأن يحولهم إلى حلفاء قيمين للدولة العباسية. فاستطاع الموفق بمساعدة موسى بن بغا، أن يعزز مكانته في البلاط العباسي. وأما بعد وفاة موسى بن بغا، عندما عزل الحاكم العباسي وزيره سليمان بن وهب، وألقى القبض على أنصار الموفق من الأتراك، وحاول استبعاد الموفق من المسرح السياسي، فزحف الموفق إلى سامراء، واستوزر سليمان مجددا، وأفرج عن قواد الأتراك، وكذلك قبض على جماعة من أنصار المعتمد ومؤيديه، حيث اضطر جماعة منهم إلى أن يلوذوا بالفرار إلى الموصل (ابن الأثير: ١٦٤؛ ابن كثير: ٣٦). وأما في سنة ٢٦٥ للهجرة، فترك بعض قواد الأتراك الغاضبين نحو موسى بن أتامش، وإسحق بن كنداجيق، بغداد ونزلوا في صرصر، فبعث الموفق إليهم صاعد بن مخلد وابنه أبا العباس، واستعطفهم، فانصرفوا إلى بغداد، فخلع عليهم (الطبري: ٦٤٨١)، فتمكن من الحد من نفوذ الأتراك ووصولهم إلى دفة الحكم.

مما لا يخامرنا الشك، أن سياسة جذب الأتراك وقوادهم، ساعدت الموفق على النجاح وتجاوز التحديات؛ فمثلا في سنة ٢٦٩ للهجرة وفي معمعة القتال مع الزنوج، فانتهز المعتمد الفرصة لاسترداد قوته وسلطته، فمدّ يد الوحدة إلى أحمد بن طولون. وفي تلك الظروف الصعبة التي كان أحمد بن طولون يشعر فيها بالخطر من أعمال الموفق وانتعاش مؤسسة الحكم العباسي، لبى دعوة المعتمد، طالبا منه أن يتوجه إلى المصر ليثورا معا على الموفق ويقضيا عليه (ابن كثير: ٤٣)، ما لبث أن ابن طولون تلقى رسالة تحكي عن انضمام المعتمد إليه في أقرب وقت ممكن (الكندي، ١٩٨٧: ١٧٤). في هذه الأثناء، فإن صاعد بن مخلد، المقلب بذي الكفايتين، لكفايته الفريدة في إدارة الأمور والجيوش (ابن الجوزي: ٦٦)، بعث برسالة إلى إسحق بن كنداج، يطلب منه أن يعيد المعتمد إلى سامراء. فتمكن إسحق من إلقاء القبض على المعتمد في الموصل (الذهبي، العبر، ٣١٨)، فقال له لائما: أخوك في وجه العدو وأنت تخرج عن مستقرك ودار ملكك! فأعاده إلى سامراء (السيوطي، ١٣٧١: ٣٦٤).

الخاتمة:

من خلال هذا العرض الموجز، توصلنا إلى ما يلي:

بغض النظر عن تغيير سياسات المأمون تجاه التخلي عن الحماية من الشيعة، واستبعاد أعلام الفرس ووجوههم من المسرح السياسي، فظهرت في عصره ضرورة الاعتماد على عنصر عسكري جديد طائع للتغلب على المشاكل الداخلية والخارجية أكثر من قبل. زد على ذلك، فبعد أن أفضت الحكومة إلى المعتصم بن المأمون، قام بإهمال العنصرين العربي والفارسي وتهميشهما، والاعتماد على العنصر التركي، مما أدى إلى تغلغل النفوذ التركي في صلب الدولة العباسية. ومن أهم العوامل التي هيأت الأرضية لاستفحال أمر غلمان الأتراك في بغداد، نحو أشناس وإيتاخ ووصيف وبغا، هو حصولهم على المناصب والمراتب العالية في الجيش العباسي في عهد الواثق، مما أدى إلى امتداد أثرهم في التدخل في الشؤون السياسية بشكل عام وتنصيب وعزل الحاكم العباسي بشكل خاص. ومن أهم ملامح وميزات الحكم العباسي من عهد المتوكل إلى عهد المعتمد هو زرع الاضطراب والفوضى في إدارة شؤون الحكم، والتنافس والصراع الشديد بين قواد الأتراك والخلفاء العباسيين على القوة والسلطة، مما أفضى إلى قتل الخلفاء وتبديل ظاهرة قتل الحاكم إلى أمر عادي. زد على

ذلك، أن التنافس بين قواد الأتراك، هيأ أرضية مناسبة للحكام العباسيين أن يعززوا مكانتهم وأن يقضوا على الأتراك؛ كما أن التنافس بين قواد الأتراك واحكام العباسيين أثر تأثيرا بالغا في الصراعات بين العباسيين.

لا يفوتنا أن الاضطرابات الناجمة عن التنافس والصراع بين قواد الأتراك والحكام العباسيين، وإن وفرت الأجواء المناسبة لقيام الدويلات والحكومات المحلية نحو الصفارية والعلوية في طبرستان، والطولونية، وهيأت الأرضية للثورات المختلفة نحو ثورة الزنوج، إلا بعض هذه الدويلات والثورات مثل الدولة الصفارية وثورة الزنوج، صارت بمثابة تهديد خطير أدى إلى بناء نوع من الوفاق والوئام بين الأتراك والدولة العباسية. وأخيرا، فعلاوة على شجاعة بعض حكام بني العباس الذين اتبعوا خطوات عملية للتخلص من قواد الأتراك وانكسار شوكتهم، وحتى ضحوا بأنفسهم في هذا الطريق الخطير، فلعب أبو أحمد الملقب بالموفق بالله، دورا مميزا في استرداد هيبة الحكم العباسي، وإيقاف طغيان الأتراك واستبدادهم، فهو باللجوء إلى بعض السياسات الناجحة نحو سياسة جذب الأتراك وقوادهم، وإخضاع الأتراك بشكل تدريجي، وإنعاش نظام الدواوين، وسيطرة الوزير على شؤون الجيش، تمكن من إنهاء استفحال النفوذ التركي في عصره، وإعادة الحكومة إلى سابق عهدها بصورة نسبية.

قائمة المصادر والمراجع

١. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن على بن أبي الكرم. (١٣٦٥). الكامل في التاريخ. ج ١٢. ترجمة عباس خليلي. طهران: سهامي چاپ وانتشارات ايران.

٢. ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي. (١٨٩٠م). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ج ١. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٣. ابن حزم، على بن أحمد. (١٩٠٠م) جوامع السيرة. تحقيق إحسان عباس. القاهرة: دار المعارف.

٤. ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء الحافظ. (١٩٨٠م). البداية والنهاية. ج ١١. بيروت: مكتبة المعارف.

٥. ابن همام الدين حسيني (خواندمير)، مير غياث الدين. (١٣٥٣). تاريخ حبيب السير في أخبار أفراد بشر. تقديم: جلال الدين همايي. ج٢. طهران: كتابفروشي خيام.

٦. اميرعلي. (١٣٦٦). تاريخ عرب واسلام. ترجمة فخر داعي گيلاني. طهران: گنجينه.

٧. أمين، أحمد. (١٩٦٩). ظهر الإسلام. ج ١. ط ٥. بيروت: دار الكتب العربي.

٨. ايرجي، محمد صادق. (١٣٣٩). بردگي در إسلام. تقديم: العلامة الطباطبائي، ومحمود شهابي. طهران: كتابفروشي محمدي.

٩. برگاري، صالح؛ وزينب مؤمني لندي. (١٣٩٣). « أعمال المتوكل في تحرير حكومة العباسية من حكم الأتراك». روزگاران بهار. س ١٢. ع ١١.

١٠. پناهي، عباس. (١٣٩٠). «علاقات البويه الدينية مع حكومة العباسية». المجلة الفصلية للفقه وتاريخ الحضارة. س ٧. ش ٢٧.

١١. بيجولوسكايا، نينا فيكتوروفنا. (١٣٥٤). التاريخ: من العصور القديمة حتى نهاية القرن الثامن عشر. ترجمة كريم كشاورز. طهران: پيام.

١٢. الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (د.ت). المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، قسم الثاني من الجزء الخامس. حيدر آباد دكن: مطبعة دائرة المعارف العثمانية.

١٣. حتى، فيليپ. (١٣٦٦). تاريخ عرب. ترجمة أبو القاسم پاينده. طهران: آگاه.

١٤. خاوند شاه بلخي (ميرخواند)، محمد. (١٣٧٣). روضة الصفا. تهذيب وتلخيص عباس زرياب خويي. طهران: علمي وفرهنگي.

١٥. خضري بك، شيخ محمد. (١٩٨٩م). الدولة العباسية: الجزء الأول والثاني. بيروت: دار الكتاب الحديث.

١٦. خضري، أحمد رضا. (١٣٧٨). تاريخ الخلافة العباسية من البداية وحتى نهاية البويه. طهران: سمت.

١٧. خوافي، فصيح. (د.ت). فصيح خوافي. تصحيح وتحشية محمود فرخ. مشهد: كتابفروشي باستاني.

١٨. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. (د.ت). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. تحقيق عبد السلام التدمري. بيروت: دار الكتب العربي.

١٩. ----------. (د.ت). العبر في خبر من غبر. ج ١. تحقيق على مخطوطين. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٠. السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. (١٣٧١هـ.ق) تاريخ الخلفاء. تحقيق محي الدين عبد الحمي. القاهرة: مطبعة السعادة.

٢١. ----------. (١٩٦٣م). المستظرف من أخبار الجواري. بيروت: دار الكتاب الجديد.

٢٢. الصابي، أبو الحسن هلال بن محسن. (١٩٦٤م). رسوم دار الخلافة. تحقيق ميخائيل عواد. بغداد: مطبعة العاني.

٢٣. الصفدي، خليل. (١٩٨٢م). الوافي بالوفيات. تحقيق فان اس. بيروت.

٢٤. الطبري، محمد بن جرير. (١٣٦٣). تاريخ الطبري. ج ١٤ و١٥. ترجمة أبو القاسم پاينده. طهران: اساطير.

٢٥. فرخنده زاده، محبوبه. (١٣٩٦). «التنصيب: سيطرة عسكرية على الهيكل السياسي الإداري حكومة العباسية». تاريخ اسلام. س ١٨. ع ١.

٢٦. القيرواني، أبو إسحق إبراهيم. (١٩٢٥م). زهر الآداب وثمر الألباب. تحقيق زكي مبارك. القاهرة: المكتبة التجارية.

٢٧. الكندي، محمد بن يوسف. (١٩٨٧م). تاريخ ولاة مصر وقضاتها. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

٢٨. گيپ، ه.آر وآخرون. (١٣٦١). تاريخ نگاري در اسلام. ترجمة يعقوب آژند. طهران: گستره.

٢٩. المسعودي، أبو الحسن بن علي. (١٣٨٢). مروج الذهب ومعادن الجوهر. ترجمة أبو القاسم پاينده. ج ٢. طهران: علمي وفرهنگي.

٣٠. مسكويه، أبو على أحمد. (١٩٧٤م). تجارب الأمم. ج ٣. تحقيق أكرم ضياء العمري. بغداد.

٣١. نخجواني، هندوشاه. (١٣١٣). تجارب السلف. تحقيق عباس إقبال. طهران.

٣٢. نظام الملك طوسي، أبو على حسن. (١٣٦٤). سير الملوك (سياستنامه). باهتمام هيوبرت دارك. طهران: علمي.

٣٣. نيازمند شيرازي، يد الله. (١٣٤٩). تاريخ بردگي. طهران: چاپخانه ميهن.

٣٤. اليعقوبي، أحمد بن إسحق. (١٩٨٨ م). البلدان. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٣٥. ----------. (١٣٦٦). تاريخ اليعقوبي. ج ٢. طهران: علمي وفرهنگي.